الشلاحي: من يساعد على هروب مطلوبين سيحاسب

أكد النائب الدكتور صالح الشلاحي ضرورة محاسبة كل من يساعد على رفع منع السفر عن المتهمين في قضايا الفساد، موضحاً مثل قضايا الفساد المالي والهروب الكبير، وإن رفع منع السفر عن أي متهم في قضايا الفساد المالي سيحاسب المتسبب بذلك

«المالية» تناقش تعديلات «أسواق المال»

رياض عواد

تناقش لجنة المالية البرلمانية، اليوم الأحد تعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وينص الاقتراح المحال من اللجنة التشريعية بالموافقة على استبدال المواد (44) و 57 من القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه بإشراك كل من البورصة ووكالة المقاصة في اتخاذ القرارات، وإصدار التعليمات في حالات الكوارث والأزمات وجاءت التعديلات على النحو التالي:

«تعديل المادة (44) أنه في حالة وجود تداولات تؤثر على العدالة أو الشفافية أو كفاءة السوق للهيئة اتخاذ التدابير بإلغاء التداول لفترة زمنية محددة أو إلغاء الصفقات على سهم معين وكذلك تعديل أو إيقاف أي من قواعد البورصة بعد العرض على البورصة، كما نص على جواز أن تتضمن قواعد البورصة قيامها بايقاف التداول لفترة زمنية محددة وتعديل أيام وساعات التداون وذلك بعد موافقة الهيئة. – نص الاقتراح بقانون في تعديل المادة (57) أن للهيئة بعد العرض على وكالة المقاصة يهدف الاقتراح بقانون – حسبما جاء بمذكرته الإيضاحية إلى تعديل القانون لمزيد من التنظيم إصدار التعليمات بالتعديل أو وقف العمل بأي من قواعد وكالة المقاصة».

وللتوافق مع أغلب الممارسات العالمية ولتفادي الملاحظات التي تبينت خلال التطبيق العملي من خلال إشراك القرار الفني بالقرار الرقابي.

اجتماع سابق للجنة المالية

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أنه لا تشوب الاقتراح بقانون شبهة مخالفة الدستور، أما مسألة الملائمة فتترك للجنة المختصة لتبحثها مع الجهات المعنية. كما أبدت اللجنة الملاحظات التالية:

عدم وضوح المقصود بعبارة بعد عرض(حيث أنها قد تعني اشتراط الموافقة أو مجرد الإخطار لذا من الأفضل استخدام عبارة واضحة مثل بعد الموافقة، كذلك يفضل تحديد الجهة المقصودة في البورصة عند عرض البورصة باستبدالها بعبارة مجلس إدارة البورصة على سبيل المثال. لم تحدد المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون المقصود بالتداولات التي تؤثر على العدالة أو الشفافية أو كفاءة السوق، وترى اللجنة توصية اللجنة المختصة بأهمية أن يتم تحديدها بشكل واضح بعد أخذ رأي مقدمي الاقتراح والجهات المختصة. وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من الأعضاء على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

مطيع يوجه 15 سؤالاً برلمانياً إلى 15 وزيراً

أحمد المطيع

وجه النائب د. أحمد مطيع 15 سؤالا برلمانيا إلى جميع الوزراء بشأن عدد الجهات الرقابية التي تتولى أعمال الرقابة في وزاراتهم والجهات التابعة لها.

نص السؤال على ما يلي:

تُعد الرقابة على عمل الأجهزة والإدارات ضمانة على صحة القرارات والأعمال الصادرة منها، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية الإدارية وما يصاحبها من وضع الخطط وتنظيم الأعمال وتوجيه أفراد ومجموعات العمل.

فمن خلالها نتمكن من قياس فعالية هذه الخطط والأعمال ورصد الأخطاء والانحرافات ومعالجتها وكذلك نحمي المال العام من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستعمال وبالتالي تتحقق الغايات المأمولة بنتائج إيجابية ناجحة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تزود الإجابة بالمستندات الدالة على ذلك:

1 – عدد الجهات الرقابية التي تتولى أعمال الرقابة في وزاراتكم والجهات التابعة لها.

2 – هل سجلت الجهات الرقابية مخالفات أو ملاحظات على المكاتب في السنوات المالية منذ 2017 حتى 2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بهذه المخالفات والملاحظات.

3 – ما إجراءات الوزارات المتبعة في حال وجود مخالفات أو ملاحظات من الجهات الرقابية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه التقارير وما تم بشأنها.

4 – ما الإجراءات المتبعة بحق المتسببين في المخالفات والملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية

جوهر والمضف والساير.. «بروفات» لاستجواب رئيس الوزراء

تقدم النواب مهلهل المضف ومهند الساير والدكتور حسن جوهر بطلب تصريح دخول فرق عملهم إلى قاعة عبدالله السالم لإعداد بروفات جلسة الاستجواب ولدخولهم في يوم الجلسة ايضا.

رئيس البرلمان العربي يهنئ الإمارات ببدء تشغيل المحطة النووية

عادل العسومي

هنأ رئيس البرلمان العربي عادل العسومي دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعبا بمناسبة بدء التشغيل التجاري لـ «براكة» أولى محطات الطاقة النووية السلمية في العالم العربي.

وأكد رئيس البرلمان العربي – في بيان له مؤخرا – أن هذه الخطوة تعد إنجازا يضاف إلى مسيرة الإنجازات التي تحققت على أرض الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة وسواعد أبنائها، وانطلاقة رائدة نحو مرحلة تنموية غير مسبوقة في مجالات حيوية ويعزز الريادة الإماراتية في عالم المحطات النووية السلمية .

وأشار إلى أن هذا الإنجاز النوعي هو مصدر فخر لكل العرب ويؤكد قدرة العرب على مواجهة التحديات وتجاوز الصعاب في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم بأسره بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد

الكندري يسأل وزيري التربية والتجارة عن الوظائف الإشرافية و«ميكروسوفت»

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالين برلمانيين إلى وزير التربية د. علي المضف، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، جاءا كما يلي:

سؤال إلى وزير التربية :نظمت لائحة معايير وإجراءات شغل الوظائف الإشرافية في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رقم (877/2010) شروط الترشح وإجراءات اختيار رؤساء الأقسام العلمية في كليات الهيئة، وقد نمى إلى علمي أن هناك إشكالية ربما ترقى إلى شبهة تزوير وتلاعب في محاضر رسمية في اللجنة المشكلة لاختيار رئيس قسم علم النفس في كلية التربية الأساسية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل أعلن بالفعل عن فتح باب الترشح لمنصب رئيس قسم علم النفس في كلية التربية الأساسية في العام الأكاديمي 2019 / 2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذا الإعلان.

2 – هل شكل عميد كلية التربية الأساسية لجنة لاختيار رئيس القسم المعني بناء على الإعلان وعلى اللائحة أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسماء أعضاء اللجنة.

3 – هل قام رئيس اللجنة باطلاع عميد الكلية على إشكاليات محددة أعاقت عمل اللجنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما قرار عميد الكلية تجاه تلك الإشكاليات التي صاحبت عمل اللجنة؟

4 – هل أجبر عميد الكلية رئيس اللجنة على تقديم استقالته من اللجنة؟

5 – هل رفعت اللجنة ممثلة برئيسها وبقية الأعضاء – عدا المقرر – خطابا إلى السيد مدير عام الهيئة السابق يبين جميع تفاصيل أعمال اللجنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه.

6 – هل أُتلفت جميع محاضر اجتماعات

د.عبدالكريم الكندري

اللجنة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع محاضر اجتماع اللجنة موقعة من رئيسها ومقررها.

7 – هل تضمن الخطاب المرفوع إلى مدير عام الهيئة طلب تحقيق بالتجاوزات التي حدثت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بجميع الإجراءات المتخذة من مدير عام الهيئة السابق مع جميع مستنداتها، وبالتحديد تجاه تدخل عميد الكلية بأعمال اللجنة وإتلافه أو إخفائه مع مقرر اللجنة محاضر الاجتماعات.

8 – هل عاود رئيس اللجنة وأعضاؤها – عدا المقرر – متابعة الإجراءات المتخذة في التجاوزات أعلاه بخطاب موجه لمدير عام الهيئة المكلف حاليا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه.

9 – نظمت لائحة التوظف في الهيئة وقوانين الخدمة المدنية ذات الصلة الواجبات والمحظورات للموظفين بالدولة، ومنها أهمية المحافظة على أصول وصور المستندات والأوراق، وعليه ما دور إدارة الشؤون القانونية في الهيئة ممثلة بمديرها تجاه تفعيل هذه النصوص واللوائح والقوانين؟

10 – هل نبه مدير إدارة الشؤون القانونية إدارة الهيئة كتابيا فيما يتعلق بأهمية وضرورة المحافظة على المستندات والمحاضر؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الإجراءات التي اتخذت بحق مدير إدارة الشؤون القانونية؟

وطلب في السؤال إلى وزير التجارة والصناعة إفادته وتزويده بالآتي:

– اسم الوكيل أو الوكلاء المعتمدين في دولة الكويت أو الشريك أو الممثل التجاري لشركة مايكروسوف المسجلة في الولايات المتحدة الأميركية باسم MICROSOFT INC وذلك منذ عام 2005 حتى تاريخ ورود هذا السؤال وكذلك الممثل القانوني أو التجاري الذي يمثلها في تعاقداتها مع الجهات الحكومية الكويتية كافة

الحمد لوزير الشؤون: كم عدد غير الكويتيين المدرجين في خدمات «ذوي الإعاقة»؟

وجه النائب أحمد الحمد سؤالا برلمانيا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، في شأن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لأهمية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وآلية تعامل الدولة معها الأمر الذي يعكس تطور الدولة وقيمها ومبادئها، ونظرا لأن هذه الفئة مميزة ويجب رعايتها والاهتمام بكل شؤونها الصحية والنفسية والفنية والإدارية بكل الوسائل الممكنة، ولوجوب النظر إلى قضية ذوي الاحتياجات الخاصة على أنها قضية وطنية وإنسانية واجتماعية بامتياز، ولا يوجد أي مبررات للتقصير معها والاستهتار بشؤونها كافة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الوفيات والملفات الموقوفة والملفات التي تغيرت درجات إعاقتهم سواء بالخفض أو الارتفاع والتي صُرف مبالغ لهم من دون وجه حق، وقيمة المديونية لهذا الصرف، وما حُصل حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تجاه حماية المال العام من هذا الصرف.

2 – نمى إلى علمي أن المديرة العامة للهيئة قد انتهى تعيينها في سبتمبر 2020، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من مرسوم التعيين، وهل جُدد لها؟ وإذا لم يُجدد، فيرجى تزويدي بالأسباب، وهل أصدرت قرارات خلال فترة توليها الهيئة بعد انتهاء المرسوم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك القرارات، وهل تنطبق عليها المادة (51) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شأن الاختصاص والخبرة في مجال التشخيص أو رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة؟ مع تزويدي بالتخصص والخبرات في التشخيص والرعاية والتأهيل لها.

3 – ما مبررات نقل تبعية إدارات التأهيل المهني للمعاقين ورعاية المعاقين والمركز الطبي التأهيلي إلى الهيئة ما تسبب في تفريغ وزارة الشؤون الاجتماعية للهيكل التنظيمي؟

4 – ما المؤهلات العلمية للموظف الوافد فادي مثنى يوسف نوارة؟ وما المهام الموكلة إليه؟ علما أنه نمى إلى علمي بتبعية عمله لدور الرعاية.

5 – السيرة الذاتية لنائب اللجنة الفنية الطبية الدكتور عبدالسلام رشيد جان محمد وتخصصه وصلاحيته في اللجنة، وهل هو المخول بالتوقيع؟

6 – نمي إلى علمي أن التشخيص لتحديد الإعاقة يُجرى في مبنى الهيئة لجميع الإعاقات ولمختلف الأعمال، وكانت في السابق موزعة على مباني وزارة الصحة كل لجنة متخصصة لتشخيص الإعاقة في المستشفى المناسب وبآلية مريحة لجميع ذوي الإعاقة، يرجى تزويدي بسبب نقل التشخيص، وهل تمت بموافقة وزارة الصحة ممثلة بعضو مجلس الإدارة أم بقرار من مدير الهيئة، وما أسباب هذا النقل بالتشخيص والذي يسبب تأخير المواعيد ومعاناة ذوي الإعاقة؟

7 – السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة الفنية العليا، وأعضاء اللجان المنبثقة منها للتشخيص، وجهة عمل كل منهم.

8 – كشف بعدد المعاقين على جميع درجاتهم (بسيطة – متوسطة –= شديدة) من عام 2014 حتى 2020 مجدولة حسب الإعاقات.

9 – قيمة الرسوم السنوية والمدرجة في ميزانيات الهيئة والمعتمدة والتي صرفت للدعم التعليمي للمستفيدين من ذوي الإعاقة مجدولة من عام 2014 حتى 2020، مع كشف بأسماء الجهات التعليمية المستفيدة من هذا الدعم، وقيمة رسوم كل جهة على حدة، وهل توجد لجنة لدراسة الرسوم واعتمادها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بقرار تشكيلها وأسماء أعضاء اللجنة والسيرة الذاتية لهم.

10 – نمى إلى علمي زيادة الدعم التعليمي من (14) مليون دينار إلى (37) مليون دينار خلال خمس سنوات، يرجى إفادتي بالأسباب والمستندات الخاصة بذلك.

11 – حسب المواد (49 – 52) من القانون

أحمد الحمد

رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه تكون تبعيتها للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، يرجى بيان أسباب نقلها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالمخالفة لمواد القانون المشار إليها.

12 – عدد اجتماعات المجلس الأعلى ومجلس إدارة الهيئة والقرارات التي اتخذت من تاريخ 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وكذلك أسماء أعضاء مجلس الإدارة والسيرة الذاتية لكل منهم.

13 – هل يوجد من أعضاء مجلس الإدارة من يحمل شهادة إعاقة؟ يرجى تزويدي بعددهم وكذلك درجة الإعاقة، وتاريخ الحصول على الإعاقة.

14 – من الأعضاء ممثلو الأندية التخصصية وجمعيات النفع العام في مجلس الإدارة؟ وهل لديهم شهادات إعاقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنوع ودرجة وسنة إصدار تجديد الشهادة، وهل دخلوا لجان إعادة التقييم؟

15 – آلية صرف الكراسي منذ بداية تطبيق القانون حتى 2017، وهل توجد استثناءات من مجلس الوزراء؟ مع تزويدي بأسماء الشركات الموردة للحالات من 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

16 – السيرة الذاتية لنواب المدير العام للقطاع الطبي والاجتماعي والقطاع المالي والإداري والقطاع التعليمي، وصورة من مرسوم تعيينهم والتخصص –إذا وجد–.

17 – هل دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة قابلت لجنة الرصد التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمشروطة في الدول التي انضمت واتفقت وصدقت على الاتفاقية؟ وهل هناك ملاحظات صادرة عنها؟

18 – كم يبلغ عدد غير الكويتيين المدرجين في خدمات الهيئة؟

19 – ما دور الهيئة في خدمة أبناء الكويتيات؟

20 – كم يبلغ عدد الشهادات التي جددت خلال الفترة الماضية ودرجاتها؟

21 – بما أن الهيئة هي من يحدد الرسوم الخاصة بالحضانات فهل توجد لجنة متخصصة؟ مع تزويدي بالهيكل التنظيمي للقطاع التعليمي، وعدد العاملين فيه حسب توزيع الهيكل.

22 – كشف بعدد العاملين الكويتيين وعدد الوافدين.

23 – كم يبلغ عدد الموظفين غير الكويتيين في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والذين يتقاضون مكافأة استثنائية؟ وكم تبلغ قيمة هذه المكافأة الاستثنائية والرواتب لكل منهم؟

24 – ما مؤهلات الموظفين غير الكويتيين وخبراتهم في الهيئة ممن يحصلون على مكافأة استثنائية أو راتب استثنائي؟ وهل استثني أي من موظفي الهيئة لترقيته من دون توافر جميع الشروط؟ وهل استثني أي موظف من شروط القبول للعمل في الهيئة؟

25 – كم يبلغ عدد الموظفين في الهيئة العاملين في العلاقات العامة بنظام المكافأة؟ وما مؤهلاتهم وأسباب الاستعانة بهم؟

26 – هل يعمل أي موظف من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة غير التابعة للوزارة بشكل رسمي حسب الوارد في القانون؟

27 – السيرة الذاتية لمدير الشؤون القانونية، والتدرج الوظيفي والتخصص والشهادات العلمية وتاريخ التعيين.

28 – عدد القضايا المرفوعة على الهيئة مجدولة حسب السنوات، وعدد الأحكام النهائية لصالح الهيئة أو ضدها منذ 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

29 – أسماء القانونيين الكويتيين والوافدين في الإدارة القانونية والسيرة الذاتية لكل منهم، مع صورة ضوئية من الشهادات العلمية المعتمدة من وزارة التعليم العالي بالنسبة للوافدين.

30 – صرحت الهيئة بأنها انتهت من ميكنة الهيئة وأرشفة الملفات والمستندات، يرجى تزويدي باسم الجهة والشركة التي نفذت تلك الإجراءات وصورة ضوئية من العقد وتاريخه، وقيمته لتنفيذ الميكنة والربط بين الجهات، وهل يوجد مشرف ومنسق لهذا العقد؟ وهل لديه صلاحيات للدخول للنظام الآلي؟ ومن المسؤول عن الصيانة وفقا لهذا العقد؟

31 – هل راجعت الهيئة قيمة المخصصات المالية اتي منحها القانون للمستفيدين من ذوي الإعاقة منذ بداية تفعيل القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه كل ثلاث سنوات وفقا للمادة (65) منه وذلك لضمان حياة كريمة وفقا لارتفاع الأسعار ومواكبة للغلاء في الجانب المادي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار أو الدراسة الخاصة بذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بسبب حرمان المستفيدين من هذه المادة التي كفلها لهم القانون.

32 – نمى إلى علمي أن هناك مجموعة من العاملين نقلوا من قطاع الرعاية إلى الهيئة بعد دمج الإدارات تحت مظلتها، واستمر صرف بدلات طبيعة العمل وبدل النوبة وبدل مجمع دور الرعاية منذ 2016 حتى 2020 وأعيدوا إلى مجمع دور الرعاية، يرجى تزويدي بعدد من نقلوا إلى الهيئة ومسمياتهم الوظيفية، وهل استمر صرف البدلات لهم وهم يعملون في الهيئة بالمخالفة لتلك البدلات بعد نقلهم إلى الهيئة وعملهم عملا إداريا؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لوقف تلك البدلات؟